في حفل تسليم المبلغ النقدي لجائزة نوبل

باسندوة : كل من شاركوا في صياغة المبادرة الخليجية وآليتها تحلوا بالعقل والحكمة

■ صنعاء / سبأ :

أكد رئيس مجلس الوزراء الاخ محمد سالم باسندوة ان الحائزة على جائزة نوبل للسلام للعام 2011م السيدة توكل كرمان كانت ولازالت رمزا للثورة الشبابية الشعبية السلمية .

وأثنى الاخ رئيس الوزراء لدى حضوره أمس بصنعاء حفل تسليم المبلغ النقدي لجائزة نوبل للسلام لصالح صندوق رعاية اسر شهداء وجرحى ثورة 11 فبراير الشبابية الشعبية السلمية والحراك السلمي في المحافظات الجنوبية، على هذه الخطوة التي اتخذتها توكل كرمان واصرارها على تسليم المبلغ لصالح اسر الشهداء وجرحى الثورة.. وقال " توكل كرمان لم يغرها المال، بل آثرت ان تتبرع بهذا المال واصرت على اقامة هذا الحفل في اسرع وقت ممكن، ما يعكس وفاءها لشهداء وجرحى الثورة الشبابية، فاشكرها على مبادرتها للتبرع بالمبلغ النقدي للجائزة وهو ما يؤكد انها وطنية حتى الثمالة" ..

وعبر الاخ باسندوة عن اعتزازه بنيل توكل كرمان لهذه الجائزة .. مشيرا الى انه كان واثقا ان نيلها هذه الجائزة سيزيدها تواضعا والمضي قدما في طريق النضال الذي اختارته جميعا ضد الظلم والفساد .

ولفت الى تميز اليمن من بين اقطار الربيع العربي في حصول احد قادة ثورتها الشبابية وهي السيدة توكل كرمان على هذه الجائزة العالمية.. داعيا كل فتيات ونساء اليمن ان يغبطنها ليكن مثلها، ويجب ان نفخر بها جميعا .

وأكد الاخ رئيس الوزراء في سياق كلمته ان الوضع في اليمن برغم كل الصعاب والتحديات والمعوقات افضل من اي قطر عربي آخر.. لافتا الى ان كل من شارك في مناقشة وصياغة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة تحلوا بالحكمة والعقل لتجنيب وطنهم ويلات التناحر والانجرار الى العنف والتشظي.

وأشار الى ان المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وفرت حلا آمنا للجميع، الذين ارادوا من خلالها الخروج بالوطن الى بر الامان، ذلك ان اليمن لا يحتمل المزيد من العنف والحروب.

وقال " لقد عشنا حالة من الفوضى والضياع، وآن لليمن ان ترتقي وتتقدم، اسوة بغيرها من الدول التي كانت الى فترة قريبة تعيش اوضاعاً بائسة، وبفضل الامن والاستقرار والارادة حققت التقدم والرقي، وعلينا ان نعمل لكي نرى بلادنا متطورة فلدينا كل المقومات وارضنا مليئة بالخيرات التي تساعدنا على تحقيق هذا الهدف".

وأوضح الاخ باسندوة ان المرحلة التي نمر بها الآن رغم صعوبتها الا انه يجب ان تكون هناك عزيمة لفرض النظام والقانون على الجميع دون استثناء، فليس هناك احد فوق القانون .. مشيرا الى اهمية ان يكون المسئول واضحا وشفافا مع مواطنيه.. لافتا الى ان الدولة تسعى جاهدة لفرض النظام والقانون ومواجهة الاختلالات الامنية وبالمقابل توجد اطراف ترفض الامتثال لسلطة القانون وتسعى جاهدة من اجل اشاعة الفوضى وخرق القانون خلال هذه المرحلة.

وشدد رئيس الوزراء على ضرورة تعاون جميع المواطنين مع الحكومة لفرض وتطبيق النظام والقانون.

وقال " ليس عندي مانع شخصيا في ان اضحي بنفسي من اجل فرض سيادة القانون، فلا اشرف من ان تموت شهيدا من اجل الوطن".

وترحم الاخ رئيس الوزراء في كلمته على شهداء الوطن والثورة الشبابية.. داعيا الله العلي القدير ان يمن بالشفاء العاجل على المصابين والجرحى.

من جهته قال مستشار الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص الي اليمن جمال بنعمر " نجتمع اليوم وفاء لشهداء وجرحى مسيرة التغيير السلمي ودعما لأسرهم وتضحياتهم التي لن تذهب هباء بل اثمرت انتقالاً سلمياً لم يشهده أي بلد من بلدان الربيع العربي".

وأعرب عن سعادته ان الشباب والنساء كانوا من أكثر القطاعات سعيا في صنع التغيير .. متمنيا مواصلة هذه المسيرة وبذل الجهود لاختتام مؤتمر الحوار الوطني .

وأشاد بمبادرة توكل كرمان في تسليم مبلغ جائزة نوبل للسلام لصالح الشهداء والجرحى والتي لن تكون المبادرة الاخيرة لأن كثيراً من اليمنيات يسعين لتحقيق هذه الغاية.

من جانبها قالت الفائزة بجائزة نوبل للسلام توكل كرمان " منذ لحظة اعلان فوزي بالجائزة شعرت ان المبلغ ليس حقا شخصيا لي وليس حكرا لي ولعائلتي وهذا ما اعلنته منذ اعلان فوزي " .. لافتة الى ان الحصول على جائزة نوبل للسلام لا يعتبر تكريما لها فقط وإنما تكريم لعظمة الشعب اليمني .

وأعربت عن ثقتها في أن قيادة الصندوق ستؤسس الصندوق على اساس من النزاهة والجهد بما يكفل توفير حياة كريمة لأسر الشهداء والجرحى.. لافتة الى ان مبلغ الجائزة يعتبر متواضعاً امام المهام الكبيرة للصندوق ما يتطلب توفير اضعاف هذا المبلغ لضمان ذلك.

بدورها اوضحت رئيس مجلس إدارة صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى ثورة 11 فبراير 2011م الشبابية الشعبية السلمية والحراك السلمي في المحافظات الجنوبية سارة اليافعي أن اليوم الذي تسلم الصندوق فيه القيمة المالية لجائزة نوبل للسلام من توكل كرمان هو يوم مهم بالنسبة لها وللجميع وأنه سيكون بداية لأيام أكثر اهمية وهي التي سيتحقق فيها لأهالي الشهداء والجرحى كل ما تمنوه.

ودعت رجال الاعمال والمنظمات المعنية والدول الشقيقة والصديقة ، وكذا الحكومة ، إلى دعم الصندوق لتسهيل اعماله وإزالة العقبات التي تقف امامه.

فيما القيت كلمتان من قبل المدير التنفيذي لمنظمة صحفيات بلا حدود بشرى الصرابي وأمين عام مجلس شباب الثورة السلمية عبدالغني الماوري اشارتا الى ان إنشاء الصندوق يعتبر مهما للغاية رغم انه جاء متأخرا قليلا .. مؤكدين على ضرورة إنجاح عمله لتحقيق المهام التي أنشئ من اجلها ، داعيين كافة الجهات المعنية الى التعامل مع الشهداء وأسرهم بكل احترام والتعامل مع ملف الجرحى بكل شفافية ووضوح .. مباركين الخطوة التي اقدمت عليه توكل كرمان والتي يجب ان تتبعها خطوات اخرى في سبيل الاهتمام بالجرحى واسر الشهداء.

وجرى خلال الحفل الذي تخلله تقديم مقطوعات موسيقية وفقرات غنائية وقصائد شعرية وعرض فيلم وثائقي تسليم المبلغ النقدي للجائزة من قبل الحائزة على جائزة نوبل للسلام توكل كرمان الى رئيس مجلس إدارة صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى ثورة 11 فبراير 2011م الشبابية الشعبية السلمية والحراك السلمي في المحافظات الجنوبية .

حضر الحفل نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الدكتور ياسين سعيد نعمان وعدد من الوزراء وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني والسفراء والدبلوماسيين.

مؤتمر الحوار يناقش تقرير فريق الحقوق والحريات

■ صنعاء / سبأ :

تواصلت أمس في صنعاء أعمال الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، برئاسة عضو هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الدكتور يحيى الشعيبي.

وفي مستهل الجلسة عقب رئيس فريق عمل التنمية الشاملة أحمد بازرعة ونائب رئيس الفريق الدكتورة نجاة جمعان على مداخلات المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار على تقرير الفريق المقدم الى الجلسة العامة الثالثة.. مؤكدين حرص الفريق على دراسة كافة الملاحظات المقدمة من المكونات والبت في امكانية استيعابها.

بعد ذلك استمع المؤتمرون إلى تقرير فريق عمل الحقوق والحريات الذي تلته رئيس الفريق أروى عبده عثمان، وتضمن عرضا مفصلاً لنشاطات الفريق وآلية عملة خلال المرحلة الثانية وأهم القضايا التي عمل عليها الفريق خلال المرحلة الحالية، سيما القضايا الخاصة بالحقوق والحريات العامة والخاصة.

وقالت عثمان: "إن الفريق قدم 122 من القرارات والموجهات الدستورية في تقريره المقدم للجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل حيث تم تأجيل الكثير من القرارات والمبادئ المتعلقة بقضايا الحقوق والحريات العامة والخاصة للتوافق حولها في الفترة الثانية وذلك لرفعها لرئاسة المؤتمر ليتم عرضها وإقرارها في الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل".

وعرض التقرير الأهداف العامة لخطة عمل الفريق التي توزعت على أربعة محاور تضمنت: المناقشة والتوافق على الموجهات والمبادئ الدستورية التي تنظم الحقوق والحريات العامة (الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والمدنية، الثقافية والفكرية والمذهبية)، وكذا الحقوق والحريات الخاصة (المرأة، الشباب، الطفل، زواج الصغيرات، المهمشون، ذوو الاحتياجات الخاصة، المغتربون، الأقليات، النازحون واللاجئون)، وكذا إعداد ضمانات دستورية خاصة بصيانة وحماية الحقوق والحريات مع ضمان إعداد القوانين والتشريعات وفقا لهذه المبادئ وعدم مخالفتها او انتهاكها، بالإضافة الى تقديم مقترحات لإنشاء مؤسسات وهيئات مستقلة للحفاظ على الحقوق والحريات ومراقبة ورصد ومنع أي انتهاكات لهذه الحقوق والحريات أو خرق أي مبدأ من المبادئ التي يتم الخروج بها وإقرارها، فضلا عن رفع بعض التوصيات الآجلة والخاصة بقضايا الحقوق والحريات.

وتضمن التقرير 226 موجها دستوريا وقانونيا و16 توصية شملت المحاور الأربعة التي ناقشها الفريق.

وقضت أبرز الموجهات الدستورية التي تضمنها التقرير في محور الحقوق والحريات العامة أن تلتزم الدولة بحيادية الوظيفة العامة وإتاحتها للمواطنين على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة والزامية الشفافية في إعلانها، وأن الإضراب السلمي هو إحدى الوسائل المشروعة قانونيا للعمال والموظفين ومنظماتهم النقابية للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم القانونية في حالة تعرضها للانتهاك والمصادرة، وأن الثروات السيادية الوطنية (الغاز – البترول – الموانئ – مناجم معدنية – مياه – اسماك) ملكية عامة ويجرم احتكارها او تملكها للأشخاص أو مناطق أو جهات سياسية او قبلية او أي جماعات مسلحة وأن تلتزم الدولة بحماية البحار وما تحتويه من ثروات ويجرم كل عمل يخالف ذلك.

وقضت الموجهات في هذا المحور بتجريم مصادرة الاموال الخاصة وحجزها إلا بحكم قضائي وأن حق وحرية التملك مشروعة والتمتع بالملكية دون اضرار بالغير ولا تنتزع الملكية الا لضرورة الصالح العام ومقابل تعويض عادل وبحكم قضائي.

ونصت الموجهات بأن تلتزم الدولة بتوفير الضمانة القانونية لضمان حماية المال العام وتجريم الفساد بكافة أشكاله ونهب المال العام وأن على الدولة ان تضع خطة عامة لمكافحة الفساد وانشاء الهيئات الرقابية لذلك.

كما نصت بأن الحق في الملكية الفكرية مكفول ويجب على الدولة حمايته في كل صور الانتاج العلمي والفني والادبي وبأن الاوقاف ينظمه القانون ونصوص الواقفين وشروطهم ويجب انشاء هيئه مستقلة لإدارة شؤون الاوقاف وحماية اموالها من التعديات الصادرة من الافراد والجهات الخاصة والعامة والعمل على استرداد الاموال المنهوبة حسب توثيق اموالها والإشراف والرقابة على المتوليين لأموال الوقف ذات الولاية العامة والخاصة.

وقضت بالتزام الدولة بنشر الخدمات الصحية والتعليمية في جميع أنحاء الجمهورية على اساس سياسات صحية وتعليمية حديثة تلبي وصول تلك الخدمات بجودة عالية لكل أفراد المجتمع بالتساوي وبما يحقق العدالة الاجتماعية، وتجريم تسييس التعليم، وكذا تشكيل هيئة تختص بحماية المرأة والطفل من العنف الاجتماعي والأسري، وتجريم الاعتداء على السلامة البدنية (ختان الإناث) والتحرش الجنسي واستغلال المرأة في الاعلانات التجارية بالشكل المهين لكرامتها والاتجار بها.

ونصت الموجهات الدستورية بأن أي حق لا يسقط بالتقادم ولا ميزة لاحد امام القانون تحميه من عدم محاسبته على انتهاكه لحقوق الناس، والحاكم والمحكوم سواء امام القانون، وأن لكل مواطن الحق في التجمع والتظاهر والإضراب وكافة اشكال الاحتجاجات السلمية بمجرد الاخطار.

كما نصت بأن ممارسة الشعائر الدينية حق مكفول لكل المواطنين بقوة الدستور ويجرم كل فعل من شأنه المنع أو الفرض أو الانتقاص أو الازدراء من هذا الحق كما يجرم فرض أي رأى أو فكر أو معتقد بالقوة وكذا بأن حرية ممارسة الشعائر الدينية مكفولة لكل مواطن بحسب دينه ومعتقده ومذهبه وتجريم استخدام الخطاب الديني التكفيري والتخويني في العمل السياسي، ويعتبر كل قول أو فعل يدل على ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.

وتضمن التقرير مبادئ دستورية عامة أهمها مبادئ تقضي بإنشاء مؤسسة وطنية لقياس الرأي العام مستقلة ماليا وإداريا وفقا للمعايير القانونية و العلمية والديمقراطية، والتزم الدولة بإلغاء الصناديق الخاصة المدعومة من الدولة وضم موازنتها إلى الموازنة العامة.

وقضت تلك المبادئ بأن للشعب اليمني الحق في تقرير مصيره كما يتجلى في الدستور والقوانين والمواثيق الدولية وهو بمقتضى هذا الحق حر في تقرير مركزه السياسي وحر في السعي لتحقيق النماء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وعدم جواز انتهاك سيادة اراضي الجمهورية ومياهها الاقليمية ويعاقب القانون كل من يسمح او يسهل او يساعد اي قوة اجنبية في انتهاكها بأي شكل من الاشكال، وبأنه لا يجوز الاستعانة باي قوة اجنبية مسلحة للقيام بأي عمل عسكري داخل أراضي الجمهورية او في مياهها الاقليمية. ويجرم القانون ذلك.

في حين نصت الموجهات الدستورية التي تضمنها التقرير في محور الحقوق والحريات الخاصة؛ بأن سن الزواج يحدد بـ18 عاما لكلا الجنسين، ويحدد سن أدنى لزواج الفتيات بـ18 عاما ويعاقب كل من يخالف ذلك، وزيادة الضمان الاجتماعي بالنسبة للمرأة المطلقة والأرملة، وحق المرأة في الحصول على اجازة رعاية المولود سنة باجر كامل وسنة اخرى بنصف الأجر، وكذا حق النساء في التمتع بالحقوق الخصوصية المتصلة بالحمل والولادة واعتبار وظيفة الانجاب وظيفة اجتماعية يتحمل عبئها الوالدان معاً ومؤسسات الدولة.

وقضت الموجهات الدستورية في هذا المحور، بأن تلتزم الدولة بتوفير سجون خاصة للنساء وتعمل الدولة على انشاء مراكز رعاية وتأهيل النساء السجينات بعد قضاء فترة العقوبة، وتجريم الاتجار بالنساء اللاجئات واستغلالهم جنسيا وجسديا، وكذا حق المرأة في الاستثمار وحمايتها وتقديم التسهيلات لها والحصول على القروض البيضاء، وحق المرأة المعاقة والمسنة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الكاملة، فضلا عن رفع الحواجز المقيدة لحرية وحقوق المرأة وخاصة المتعلقة بالتفسير الخاطئ لمقاصد الشرع، وحظر حبس او حجز المرأة في القضايا غير الجسيمة إلا بعد صدور حكم قضائي بات مع اخذ الضمانات أثناء فترة التحقيق وذلك مراعاة لطبيعة المجتمع اليمني.

بينما قضت الموجهات الدستورية في محور قضايا الحقوق والحريات الخاصة بأن تلتزم الدولة بإنشاء بنوك التمويل الاصغر لتقديم خدمات الإقراض لمشاريع الشباب بدون ارباح، وإنشاء مراكز مهنية وتقنية وتأهيلية لذوي الاعاقة كافة بما فيهم "صم بكم – إعاقة أطراف – مكفوفين – إعاقة ذهنية" في جميع المحافظات دون تمييز، وبأن تلتزم الدولة بحث الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية والوظائف العامة في الدولة ومراكز صنع القرار بنسبة لا تقل عن 10 % وتتخذ اللازم لضمان مشاركتهم الفاعلة في ذلك.

ونصت الموجهات في هذا المحور بعدم جواز إشراك الأطفال في الحروب والنزعات المسلحة، أو تجنيد أي شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر، وكذا عدم جواز تشغيل الأطفال بأي شكل.

وقضت بأن تتبنى الدولة رؤية المجتمع الشامل الذي تشعر فيه كل المجتمعات الصغيرة بأهميتها وقيمتها كما تتاح لها الفرصة بالمشاركة الكاملة في الحياة العامة.. ولتحقيق ذلك فان على الدولة القضاء على أي شكل من أشكال الامتهان وأي ممارسة تضر بأي فئة من فئات المجتمع او تنطوي على تمييز او تحيز ضد أي فئة وبشكل خاص وعاجل فان على الدولة ان توجد التشريعات اللازمة لضمان دمج الفئة أكثر تهميشا والتي تعرف بـ (الاخدام) في المجتمع بما في ذلك صياغة وإصدار وإقرار قوانين وسياسات وإجراءات إنصافية تضمن الدمج الكامل لهذه الشريحة وتمتعها بكافة الحقوق المكفولة في الدستور اليمني لكل المواطنين.

وفي محور "الضمانات الدستورية لحماية الحقوق والحريات" أكد التقرير أن سيادة القانون أساس الحكم، وأن الحاكم والمحكوم سواء أمام القانون، واستقلالية القضاء وحماية القضاة ضمانة أساسية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات، وأن الحقوق والحريات المكفولة بالدستور لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً، ولا يجوز لأي قانون أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها.

وشدد التقرير على حظر إنشاء أي محاكم خاصة أو استثنائية أو أي جهات من شأنها تقييد الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، وإلغاء ما هو قائمٌ منها، وألاّ يحاكم شخص إلا في مكان وقوع النزاع أو الجريمة وأمام قاضيه الطبيعي، وكذا عدم جواز تعديل مادة او مواد في الدستور إلا بموافقة ثلاثة ارباع البرلمان وبعد استفتاء شعبي، وخضوع الحكومة للمساءلة عن اي انتهاكات لحقوق الانسان الصادرة منها من قبل السلطة التشريعية والقضائية.

كما شددت مخرجات فريق عمل الحقوق والحريات على ضرورة ضمان حيادية الوظيفة العامة ومنع تسييسها واستخدامها لأهداف حزبية او فئوية أو لأغراض خاصة، ووضع قيود تمنع استغلال المال العام سياسيا لصالح حزب معين، وعدم توظيف ما هو مؤسسي وقانوني لصالح ما هو قبلي وفردي وحزبي، وضرورة إصدار قانون التحرش الجنسي.

وأكد التقرير أهمية أن تلتزم الدولة وأصحاب الاعمال بالعناية الكاملة ببيئة العمل والحماية من مخاطره والاهتمام بالعمال المعاقين وكذا أن تلتزم الدولة بحث الاشخاص ذوي الاعاقة على المشاركة في الحياة السياسية والوظائف العامة في الدولة ومراكز صنع القرار بنسبة لا تقل عن 10 % وتتخذ اللازم لضمان مشاركتهم الفاعلة في ذلك مع حفظ حقوق المسنين والاهتمام بهم وتمكينهم من كافة حقوقهم السياسية والمدنية والثقافية والاهتمام بدور رعاية المسنين.

وأوصى التقرير بإنشاء مجالس استشارية على المستوى الوطني تعمل على الارتقاء بأوضاع الاسرة والشباب والاطفال وتكريس حقوقهم وحمايتها، وتجريم اي ازدراء او انتقاص بالتصريح او التلميح بحق الشعب من قبل المسؤولين الحكوميين، وكذا تشكيل لجان وطنية لتفتيش كافة السجون الخاصة وإغلاقها ومحاسبة اصحابها وتعويض الضحايا، وتوقيع أقصى العقوبات لمرتكبي الاعتقال التعسفي والسري والإخفاء القسري والاختطاف، وحظر سلوك الكراهية والعنف والعنصرية والطائفية والمناطقية والتمييز، وجبر الضرر لجميع المتضررين في اليمن.

واعتبر التقرير منظمات المجتمع المدني إحدى الوسائل المهمة لحماية الحقوق والحريات كما انها مساهمة رئيسية في وضع السياسات ودعم النشاطات المجتمعية في المجالات كافة .. مطالبا في هذا الصدد الدولة بدعمها وتطويرها وضمان استقلال نشاطها.

كما أعتبر المواثيق والمعاهدات الدولية النافذة والموقع عليها من قبل الدولة اليمنية إحدى الضمانات للحقوق والحريات.

وأوصى فريق الحقوق والحريات في تقريره بإشراك المرأة الريفية والساحلية في تخطيط وتنفيذ البرامج الزراعية والسمكية وتقديم التسهيلات الافتراضية والتسويقية لها وتطوير دور الارشاد الزراعي والسمكي النسوي والاهتمام بالأنشطة الزراعية والسمكية والانشطة الاخرى المدرة للدخل المنزلي، وكذا إخضاع الوظيفة العامة للإعلان والمفاضلة، وإعادة النظر في قانون التأمينات والمعاشات، وتسوية معاشات المتقاعدين قبل صدور قانون الاجور والمرتبات عام 2005م بزملائهم المتقاعدين بعد صدوره، مؤكدا أهمية أن تلتزم الدولة بتطوير سياسة الاجور والمرتبات بما يتلاءم مع الاسعار السائدة في السوق، و القيمة الشرائية بالريال.

وطالب وزارة المالية بسرعة اطلاق فوارق العلاوات من عام 2005م وحتى 2010م وصرفها باثر رجعي لجميع موظفي الدولة، وسرعة تثبيت جميع موظفي الدولة الذين تم تعينهم في عام 2011م، وتنفيذ بقية مراحل استراتيجية الاجور والمرتبات دفعة واحدة.

كما أوصى الفريق بإعداد قوانين جديدة تتلاءم مع مخرجات الحوار الوطني الشامل والدستور الجديد، واعداد قانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية يرتقي بدور المرأة والشباب والمهمشين والمعاقين والاطفال، وكذا الاهتمام بالمناطق النائية والبعيدة والأرياف والقرى وإعطاؤها حقها من المشاريع الإنمائية، وتضمين بند مهم في قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية يقضي بأن " يحظر على الهيئات والمؤسسات الاهلية العمل الحزبي او لصالح حزب معين".

وطالب فريق الحقوق والحريات في تقريره بالإفراج عن المعتقلين السياسيين والمخفيين القسريين، وتشكيل لجنة استقبال ملفات الأراضي المنهوبة والممتلكات المنهوبة في المحافظات الشمالية من قبل متنفذين وعسكر وذلك للنظر في القضايا الخاصة بها واعادة الحقوق لأهلها.

وفي جلسة أمس تحدث عضو مؤتمر الحوار عن الحزب الاشتراكي اليمني محمد راكان حول ملابسات ما تعرض له من إجراءات تعسفية من قبل نقطة أمنية في شارع 30 بالعاصمة صنعاء واحتجازه ومصادرة وثائقه.. موضحاً في الوقت ذاته أن مدير المنطقة الأمنية بحي الصافية اتصل به وقدم اعتذاراً باسم الأجهزة الأمنية وأبلغه بأنه تم إصدار توجيهات للنقطة الأمنية بإعادة كل الوثائق التي أخذت منه .

تقرير فريق الحقوق والحريات يشدد على :

تحديد سن أدنى لزواج الفتيات بـ(18) عاماً وعقاب من يخالف ذلك

الثروات السيادية الوطنية ملكية عامة يجرم تمليكها لأشخاص

تجريم مصادرة الأموال الخاصة وحجزها إلا بحكم قضائي

ممارسة الشعائر الدينية حق مكفول لكل مواطن بحسب دينه ومعتقده